خيارات ستراتيجية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد في العراق

Strategic Options to Mitigate the Multidimensional Poverty in Iraq

المدرس الدكتور سهيلة عبد الزهرة الحجيمي
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

المستخلص

ان تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية المرتبطة بتزايد معدلات العنف والإرهاب سببت ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد في العراق وكان لارتفاع إعداد النازحين قسرا تفسيرا مقنعا لتزايد نسبة السكان تحت خط الفقر. مما استلزم اتخاذ إجراءات وتدابير ورسم سياسات تحد من ارتفاع هذه الظاهرة ، تمثلت ببرامج واستراتيجيات للتخفيف من الفقر وبرامج للحماية الاجتماعية، الا ان هناك العديد من التحديات التي تواجه خيارات التدخل الحكومية عززت حالة التفاوت وقلصت من تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

Abstract

The failure of the economic development process, associated with increasing levels of violence and terrorism, has caused high levels of multidimensional poverty in Iraq. The high level of forced displacement has provided a convincing explanation for the increasing proportion of people below the poverty line, which necessitated measures, procedures, policies and social protection programs to reduce the phenomenon. However, many of the challenges facing government intervention options have enhanced inequality and reduced the social and economic equity of the population.

المقدمة: ((يجب ان لا يوجد بين الناس فقر مدقع ولا غنى فاحش لان الاثنين منتجان لشر عظيم)) أفلاطون

تعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات منذ القدم ، وارتبطت ظاهرة الفقر قديما بفقدان الموارد او الحروب التي تؤدي الى القهر والاستبعاد ، اما اليوم تعد واحدا من المعوقات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمن (الإنساني –الاجتماعي) في العالم ، مهما تتعدد وتتباين الأسباب التي يمكن ان تقوض التنمية ، الا ان هناك سبباً يمكن ان يكون مفسراً لجميع الأسباب المعلنة والمستترة وحتى المقنعة منها الا وهو (الفقر) الذي وصفه برنامج الإنماء العالمي بأنه (الخطر الذي يهدد الرفاهية) في اي مكان ، فالفقر ظاهرة معقدة ذات إبعاد متعددة حيث يشير الى الحرمان في الحصول على الحاجات الأساسية والغذاء وما يرافقه من تدني في الحالة الصحية وانخفاض المستوى التعليمي وتدهور الوضع السكني وعدم القدرة على التملك ... الخ من مؤشرات تعكس التردي في حال ومستوى التنمية البشرية .

وللفقر انعكاسات اقتصادية واجتماعية لكونه انخفاض في معدل الحياة المتوقعة وبروز ظاهرة التجمعات السكنية العشوائية المتخلفة ، والنزوع الى الجريمة والعنف والتطرف ، وهذا يعني ان الفقر هو اكثر من مجرد انخفاض في الدخل او الحرمان من السلع وهو اوسع من عدم امكانية الحصول على حد ادنى من خدمات الصحة والتعليم ، فهو يمتد ليمثل الحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على التعامل مع التقنيات والتكنولوجيا ويتسع ليشمل التهميش الاجتماعي والبطالة التي تعد الوجه الكالح للفقر ، والتمييز السياسي وحجب حقوق الانسان وخاصة حق المرأة في صنع القرار واتخاذه والحصول على الكرامة والثقة واحترام الذات .ان العلاقة بين الفقر والنمو هي علاقة عكسية فكل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يجب ان يرافقها انخفاض في معدلات الفقر وأعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ولأجل الاستجابة للأهداف الدولية للتنمية المستدامة 2015–2030 ومن خلال الهدف الأول (إنهاء الفقر بجميع إشكاله في كل مكان) والأهداف الوطنية الممثلة بمبادئ وإستراتيجية التخفيف من الفقر الأولى (2010–2014) وإستراتيجية التخفيف من الفقر الثانية (2017–2021 *) بالتحول من حالة الاحسان الى

* ان ستراتيجية التخفيف من الفقر 2017-2021 هي قيد الأعداد وسيتم أطلاقها في حزيران 2017.

حالة المشاركة في الإنتاج ، تم اختيار الحد من الفقر وسياسات الاستدامة والانصاف في العراق موضوعاً لبحثنا من اجل تقصي الحقائق وتشخيص الحالة وتسبيب المعوقات ووضع الحلول من اجل عراق يكون فيه صفر من الفقراء .

أهمية البحث:

ان ما تقدم ذكره، يمثل ابرز الأفكار التي تبين أهمية هذا البحث او الموضوع واختياره وتسليط الضوء عليه لأهميته القصوى للمجتمع العراقي ، وخصوصا الفقراء وأصحاب الدخل المحدود منهم.

مشكلة البحث:

على الرغم من تعدد خيارات التدخل الستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق، الا ان قوة اثر العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لعبت دوراً في تزايد معدلات الفقر وارتفاع نسبة الفقراء من إجمالي السكان، مما ابعد معيار الاستدامة والانصاف والعدالة الاجتماعية عن ضوابط التنمية المستدامة في العراق واستحكاماتها .

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان اثر زيادة نسبة الفقر على برامج التنمية وتأشير بدائل مستدامة للحد منه في العراق.

منهجية البحث :

تبنى البحث المنهج الاستقرائي–التحليلي للواقع الميداني لإثبات الفرضية والوصول الى اهداف البحث والتوصل الى الاستنتاجات والتوصيات المطلوبة .

هيكلية البحث : سيتم تقسيم البحث إلى الآتية :

يتناول المبحث الأول مفهوم الفقر في العراق ودلالا ته ، بينما يتناول المبحث الثاني ، خصائص الفقر في العراق ، فيما يتناول المبحث الثالث ، آليات التدخل الالستراتيجية للحد من الفقر .. المضمون والفاعلية، بينما يتناول المبحث الرابع ،الوسائل الإستراتيجية المقترحة لمعالجة حالة الفقر بالعراق، وأخيرا ينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعتقد الباحثة بأنها جديرة بالاهتمام .

المبحث الأول : مفهوم الفقر في العراق ودلالاته

أولا: مفهوم الفقر في العراق :

يشير مفهوم الفقر في اللغة الى الافتقار بمعنى العوز ، والفقير المكسور فقار الظهر.(الصحاح ،1999 ،670) ، فالفقير الى الشيء لا يكون فقيرا إليه، الا اذا كان في حاجة إليه ، والمعنى السائد الذي يتبادر الى الذهن ، هو نقص المال الذي به تحقق الحاجات من ماكل وملبس ومشرب ومسكن والتي تعرف بالضروريات.(علي ابراهيم عبد الله،2012) . وقد تعارف الناس على استخدم مصطلح الفقر لوصف العوز المادي الذي يضطر الإنسان للعيش فيه دون الكفاية بدرجات ، قد يصل فيها سوء التغذية والمجاعة حد الهلاك .(احمد ابريهي العلي، 1988،2) . ويعرف الفقر بأنه عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد . (سالم توفيق النجفي، 2007 :8)

بينما نجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف الفقر هو قصور القدرة الإنسانية وليس مجرد نقص الدخل (UNDP.op.cit.p2.) . وما حدده البنك الدولي بان الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. (البنك الدولي،990 ،41) . ويرى آخرون ان الفقر هو حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى. (محمد حسين باقر،1996: 1).

وهناك من يرى ان الفقر هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان. (انطوان حداد، بدون سنة : 1-2) بينما نجد ان البعض الاخر يعرف الفقر بأنه يمثل حالة عجز لدى الفرد او الأسرة يؤدي الى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية ، وهذا العجز المؤدي الى الحرمان يرجع الى عدم كفاية الدخل او لانعدامه اصلاً (فريد كورتل ،2003 : 182) .

كما الفقر هو الجوع والوحدة وعدم وجود مأوى يلجأ اليه الانسان وهو حرمان وعنصرية وجهل واستبعاد وكذلك هو ان تستيقظ بلا منظور فالفقر يسلبك تطلعك لمستقبلك. (مكافحة الفقر،1427 : 19-25) مهما تعددت وتباينت تعاريف صور الفقر الا انها تتوزع بالنتيجة ما بين فقر الدخل* والفقر البشري** او كما يسمى (بفقر القدرات) وبالنتيجة تجتمع في بودقة واحدة معلنة حالة الفقر المتعدد الأبعاد والذي يجمع ما بين فقر الاستهلاك وفقر في التنمية البشرية والذي يعد من بين ابرز صور الفقر في العراق .

***فقر الدخل** : وهو فقدان الدخل الضروري لتلبية الحاجة الضرورية للغذاء،وجرت العادة على تعريفه بالحد الأدنى من السعرات الحرارية .

****الفقر البشري** :هو فقدان المقدرات الإنسانية الضرورية ويتمثل بالأمية وسوء التغذية وصحة الأمومة المتدنية والتعرض لإمراض يمكن تفاديها،والمقياس على ذلك عدم القدرة الحصول على السلع والخدمات الاساسية،كالطاقة والتعليم المتواصل،والماء الصالح للشرب .(للمزيد ينظر إلى:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام1997- 2000) . ففقر الاستهلاك (الدخل) ما هو الا بعداً واحداً للحرمان في العراق في حين يعاني العديد من الأفراد من تدني مستوى الصحة ومن سوء نتائج التعليم ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية وفي جزءاً منها تعد من ضمن تركة سنين من العنف وعدم الاستقرار التي قادت إلى الإهمال وتدمير البنية التحتية وتحويل الموارد المالية بعيداً عن الاستثمار مما عمق من حدة الفقر المتعدد الأبعاد والذي استند في قياسه الى ثلاثة ابعاد للحرمان في التنمية البشرية وهي التعليم والصحة ومعايير المعيشة ويتألف كل بعد من مؤشرات الحرمان الاتية (البنك الدولي ،2014 : 67).

التعليم :

- معيل الأسرة أمي .
- معدل الالتحاق بالمدرسة : اي طفل تحت سنة إل 12 لا يتواجد في المدرسة .

الصحة :

- التغذية : كل طفل يعاني من سوء تغذية بدلالة التقزم او الهزال .

معايير المعيشة :

- الكهرباء : اذا كان التجهيز اقل من 12 ساعة يومياً من الشبكة العامة .
- الموجودات : اذا كانت الأسرة لا تمتلك أكثر من تلفزيون واحد ، دراجة نارية ، ثلاجة ، لا تمتلك سيارة .
- أرضية السكن : اذا كان للأسرة أرضية من طابوق او تراب .
- الماء : اذا كانت للأسرة تجهيز ماء غير كافي من الشبكة العامة .
- الصرف الصحي : اذا كانت الأسرة لا تمتلك تواليت بماء دافق او كانت التواليت مشتركة .

ثانيا: دلالات مفهوم الفقر في العراق:

واستناداً الى دلالات مفهوم الفقر عراقياً والذي يجمع بين فقر الاستهلاك وفقر المتعدد الأبعاد في التنمية البشرية وجد عند القياس والتحليل (بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق IHSES 2012) ان الفقر في التنمية البشرية يتعدى الفقر الاستهلاكي حيث كان نسبة الفقر المتعدد (35%) في حين الفقر الاستهلاكي (20%) في العراق عام 2012 ، والحال لا يختلف اذا ما تابعنا النسب وتوزيعها حسب البيئة حيث نجد ان الفقر المتعدد الأبعاد في الحضر(31%) في حين كان في الريف (45%) اما فقر الاستهلاك فنجده (15%) في الحضر مقابل (31%) في الريف لعام 2012 مما يؤكد ان الفقر في الاستهلاك (الدخل) والمتعدد الأبعاد يستوطن في الريف بنسبة اعلى من الحضر(البنك الدولي،2014 : 68) .

كما نلحظ من الشكل (1) ان الاسر في العراق لا تعاني من حالة حرمان واحدة في التنمية البشرية بل تعاني من حالة تداخل في ابعاد الحرمان وكالاتي :

شكل (1) ابعاد الحرمان في العراق ونسبها من إجمالي الاسر

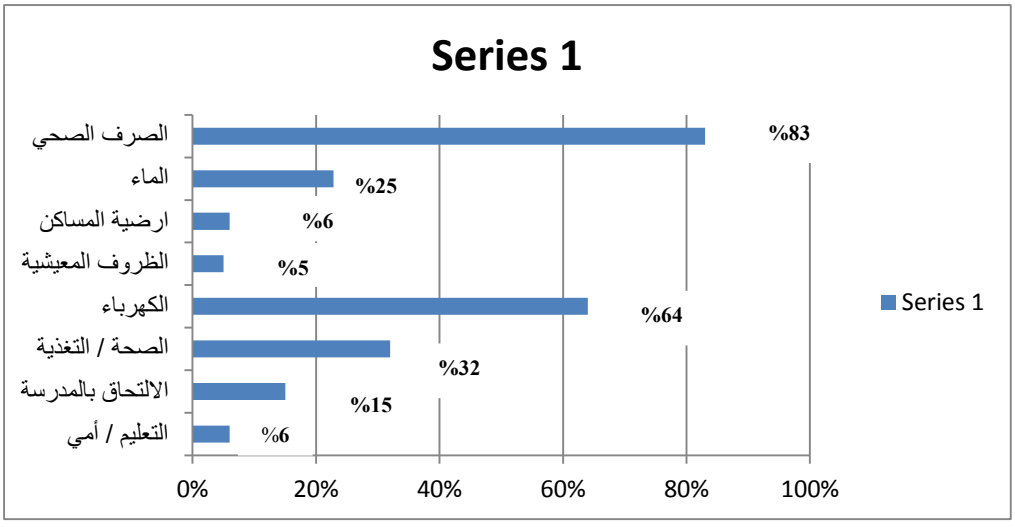

اسم المصدر : وزارة التخطيط ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسر في العراق 2012.

من هذا نستنتج ان الفقر يحركه الحرمان في الصرف الصحي وبنسبة(83%) وفي الكهرباء بنسبة(64%) وفي الغذاء بنسبة(34%) وفي الحصول على مياه الشرب (25%).هذه الحقائق تفسر لنا شرعية تتبنى مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد عراقياً .

المبحث الثاني : خصائص الفقر في العراق

ان واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي يعيشها جعلت منه اقتصاداً مأزوماً ومجتمعاً مضطرباً وبيئة غير مستدامة ، فأفرز تداعيات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة تصدر الفقر قمة هذه التداعيات وذلك للأسباب الآتية:

- الوضع الأمني غير المستقر مع استمرار ظاهرة العنف .
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب حالة الجمود في التعيينات .
- ركود في النشاط الاقتصادي .
- اتجاه الموازنة الاتحادية نحو تغطية النفقات الاستهلاكية على حساب الانفاق الاستثماري مما حد من فرص العمل بسبب محدودية الاستثمار .
- استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري والقانوني ، وسوء استخدام المال العام وسوء الإدارة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، والذي أدى الى اختلال في توزيع الموارد وما نجم عنه من ضياع المليارات من الدولارات والتي العراق بأمس الحاجة لها.والتي كان بالإمكان استثمارها في البناء والتنمية .
- الفساد في أدارة الحكم، وعدم الاستقرار السياسي .
- ازدياد اعداد النازحين واللاجئين والمهجرين .
- التخصيص غير الأمثل للموارد الاقتصادية .
- انعدام الدخل او انخفاضه ،وسوء توزيع الثروة والدخل .
- انتشار ثقافة الفقر، والاتكال على الغير والتقاعس عن العمل .
- الاعتماد على مورد واحد (أحادية الجانب) لتحقيق العوائد .
- تردي جودة التعليم وارتفاع معدلات التسرب من المراحل الدراسية الثلاث .
- عدم فعالية البطاقة التموينية للاسر النازحة والمهجرة .
- الصحة ما هي الاعودة لحال متردي .
- اهتزاز الدور الحقيقي لشبكات الامان الاجتماعي .
- ارتفاع معدلات الخصوبة عند الفقراء.
- التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف المحافظات .

هذا الواقع أعلن ان نسبة الفقر في العراق وكما يؤشر ها الجدول (1) هي(22.9%) عام 2007 الا ان هذه النسبة انخفضت الى(18.9%)عام 2012 الا انها عاودت الارتفاع لتصل الى(23%) في نهاية عام 2014 وكما كانت عام 2007 بسبب نزوح أكثر من 3 مليون شخص من محافظات شمالي وغربي البلاد (عبد الزهرة الهنداوي " تضاعف نسبة الفقر في العراق بسبب تنظيم داعش " ، متاحة على الموقع www.alliraqlinews.com) واستمرار حالة الركود الاقتصادي وغياب سياسات جدية تستهدف الفقراء .

جدول (1) نسبة الفقر في العراق للمدة 2007-2012

	% 2007	% 2012	التغير
إقليم وكردستان	7.7	3.5	1.2
بغداد	12.8	12.0	0.8
بقية المحافظات	30.2	24.4	5.8
العراق	22.9	18.9	4.0

المصدر : د. مهدي العلاق " عرض حول تقرير التحليل المعمق للفقر " البنك الدولي ، 2016.

كما يظهر من الجدول ان إقليم كردستان يختلف عن باقي المحافظات وبغداد بانخفاض نسبة الفقر فيه حيث لم تتجاوز النسبة 3.5% عام 2012 ، الا ان هذه النسبة هي الأخرى عاودت للارتفاع بسبب استقبال الإقليم لأعداد كبيرة من النازحين فضلا عن التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه موازنته في سد متطلبات الانفاق الاستهلاكي وخاصة الرواتب والأجور مما اشرت معدلات الفقر في الإقليم الى أكثر من 12% عام 2015 بعد ان كانت 9% عام .2013 (وزارة التخطيط ، ارتفاع معدلات الفقر في وكردستان ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع www.skynewsaraia.com).

واذا ما تابعنا نسبة الفقر حسب البيئة (حضر وريف) لوجدنا ان الفقر في الريف اعلى من نسبة الفقر في الحضر حيث كان (39.3%) عام 2007 ثم انخفض الى(30.7%) عام 2012 في حين كانت نسبة الفقر في الحضر(16.1%)عام 2007 انخفضت الى(13.5%) عام 2012 مما يدلل على ان الفقر يستوطن بين سكان الريف بما يفسر غياب ريف العراق عن فعاليات المنهج التخطيطي التنموي وتوجيه الاستثمارات نحو مراكز المدن مما جعلها بؤر ساخنة للفقر والفقراء وان اي سياسة تستهدف التخفيف من الفقر لابد ان تكون من بين أهدافها التنمية الريفية , ان التباين في نسب الفقر لم يقتصر على البيئة العراقية بل يمكن تأشيره ما بين المحافظات كما في الجدول (2) الذي يظهر نسبة الفقر موزعة حسب المحافظات للسنوات 2007–2012.

جدول (2) نسب الفقر حسب المحافظات 2007–2012

المحافظة	% 2007	% 2012	التغير
دهوك	9.3	5.8	3.5
نينوى	23.0	34.5	11.5-
السليمانية	3.3	2.0	1.3
كركوك	9.8	9.1	0.7
اربيل	3.4	3.6	0.2-
ديالى	33.1	20.5	12.6
الانبار	20.9	15.4	5.5
بغداد	12.8	12.0	0.8
بابل	41.2	14.5	26.7
كربلاء	36.9	12.4	24.5
واسط	34.8	26.1	8.7
صلاح الدين	39.9	16.6	23.3
النجف	24.4	10.8	13.6
القادسية	35.0	44.1	9.1-
المثنى	48.8	52.5	3.7-
ذي قار	32.0	40.9	8.9-
ميسان	25.3	42.3	17.0
البصرة	32.1	14.9	17.2
العراق	22.9	18.9	4.0

تبوأت كل من المثنى ، القادسية ، ، ميسان ، ذي قار ، نينوى مركز الصادرة من حيث نسبة الفقر بين سكانها مما يعكس حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ما بين محافظات العراق ، ذلك التفاوت الذي يفسره لنا الاختلال في توزيع الاستثمارات جغرافياً على الرغم مما يستهدفه برنامج تنمية الأقاليم منذ عام 2006 ولحد يومنا هذا من تقليص حدة التفاوت القائم بين المحافظات وهذه الحقيقة تفسر لنا أسباب ظاهرة الثنائية المكانية في الاقتصاد العراقي لعام 2014 .

ان الأزمة المزدوجة لعام 2014 التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أحداهما جاءت نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط والأخرى احتلال داعش لمناطق عديدة فأمتد تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع وكانت سبباً في نزوح الالاف العوائل تجاوز اعدادهم في النصف الثاني من عام 2014 حوالي 2.1 مليون نسمة مما جعلها سبباً مفسراً لعودة ارتفاع نسب الفقر في العراق وتحجيم دور وفاعلية آليات الحد منه .

إن من بين ابرز خصائص الفقر في العراق وفقاً للمعطيات اعلاه هي الاتي: (د. مهدي محسن العلاق ، 2016)

1. ما يقارب ثلاث ارباع الفقراء هم من اسر مكونة من 8 افراد او اكثر وحوالي ثلث من الفقراء ينتمون الى اسر مكونه من اكثر من 11 فرد .

2.نسب الفقر تتزايد بشكل كبير مع حجم الاسرة حيث تصل نسبة الفقر الى 4% بين الاسر المكونه من 4 افراد او اقل والى حوالي 40% بين الاسر المكونه من 13 فرداً او اكثر .

3. ارتباط نقص التعليم بشكل قوي ومنهجي مع الفقر .

4. مستوى التعليم المتوسط في العراق هو التعليم الابتدائي .

05(80 %) من الاسر الفقيرة يكون التحصيل الدراسي لرب الأسرة فيها هو الابتدائية او اقل.

6. يتركز نقص التعليم في المناطق الريفية ، مما جعل من التعليم التحدي الأكبر في مواجهة الفقر وخاصة اذا ما عرفنا ان معدلات الالتحاق للإناث مثلا بعمر 14 سنة لا يتجاوز(55%).

7.انخفاض الدخل من بين أكثر الأسباب قوة في تفسير الفقر فبعد ثلاثون عاماً من العنف وانعدام الأمن أدى الى اتساع العجز في حصول السكان وخاصة الفقراء الى الخدمات الأساسية مما رفع من مستويات الحرمان لديهم .

8.نسبة الاسر الفقيرة التي يكون رب العمل عاطل تصل الى (30%) اي ما يقارب الربع.

9. في العراق ليس العمل كفيل بخروج الفقراء من دائرة الفقر أكثر من(40%)من الاسر الفقيرة يعمل رب العمل فيها بدوام كامل .

المبحث الثالث: التدخل الإستراتيجية للحد من الفقر في العراق ...المضمون والفاعلية

تبنى العراق حزمة من آليات التدخل ذات الصبغة الإستراتيجية للتخفيف من الفقر والذي اخذت معدلاته بالتزايد متأثراً بمجموعة اسباب وعوامل لعل العنف وعدم الاستقرار الأمني وركود النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار النفط وانخفاض إيراداته ، فضلا عن تزايد اعداد النازحين من المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم داعش تعد الأكثر تفسيراً في ارتفاع نسب الفقر بعد عام 2014 بعد ان حقق العراق انخفاضاً فيه عام 2012 والذي تم توضيحه في الفقرات السابقة. وكان لاليات التدخل التي تبنتها الدولة دوراً في التأثير الايجابي النسبي على نسب

الفقر ومعدلاته ويمكن تأشير نسبية هذا الدور من خلال التعرف على مضمون كل آلية من آليات التدخل وأهدافها وفئات استهدافها ودرجة فاعليتها في تحقيق الهدف من بين ابرز الاليات الإستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق الاتي :

أولا :- إستراتيجية التخفيف من الفقر 2010-2014.

ثانيا:- برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي .

أ- نظام البطاقة التموينية .

ب- نظام التقاعد الوطني .

ج- برامج دائرتي الرعاية الاجتماعية .

د- شبكة الحماية الاجتماعية .

أولا:- إستراتيجية التخفيف من الفقر 2010-2014:

تعد وثيقة الإستراتيجية أول خارطة طريق بجهد رسمي (أطلقت الإستراتيجية بمصادقة مجلس الوزراء بقرار 409 لسنة 2009) او حكومي لقياس الفقر بالاستناد الى قواعد بيانات رصينة اسهمت في فهم واقعي لمحددات الفقر الاقتصادية والاجتماعية وتشخيص اسس صياغة محصلات الإستراتيجية . انطلقت الإستراتيجية من عدد من المنطلقات الأساسية التي كان لها دوراً في إرساء القاعدة المؤسساتية لاستيعاب الفقر أهمها ،(نجلاء مراد علي،2016 :1).

- التأكيد على الالتزام الحكومي وتوفير الإرادة السياسية في تبني الإستراتيجية .
- التأكيد على اعتماد آلية لضمان الإدارة الرشيدة في متابعة وتقويم تنفيذ أنشطة الإستراتيجية .
- التأكيد على مبدأ اشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ عدداً من أنشطة الإستراتيجية .
- التواصل الإعلامي ضرورة في الترويج لمضمونها وأهدافها وآليات التنسيق بشأن متابعة تنفيذها .

كما سعت الإستراتيجية الى التكامل مع خطة التنمية الوطنية 2010-2014 وجعلها الداعم الأساسي في تنفيذ عدداً من الأنشطة ضمن الأبعاد الستة (المحصلات) المحددة في الوثيقة ، وانطلقت الإستراتيجية في بناءها من مجموعة مبادئ اعتبرت الأساس في تفعيل دورها الهادف الى التخفيف من الفقر والاستجابة الى أهداف الألفية الثالثة 2000-2015 وأهداف التنمية المستدامة وقاعدتها الاقتصادية ، ومن بين ابرز مبادئها الاتي (د.وفاء جعفر المهدواي،2009 : 6).

أ. تمكين الفقراء في التحول من الإعالة الى شريك فاعل في الإنتاج .

ب. منهج الحق (حقوق الانسان) مبدأ لأدراك الفقر .

ت. الإرادة الوطنية وقوة الالتزام الحكومي المبدأ الأساسي في ضمانة فاعلية الإستراتيجية.

ث. مأسسة آليات معالجة الفقر الحكومية .

وبموجب هذه المبادئ حدد الهدف العام للإستراتيجية الذي تمحور حول تخفيف الفقر من(23% الى 16%) عام 2014 وعليه تبنت الإستراتيجية للوصول الى هذا الهدف العام ستة محصلات هي :

- دخل اعلى من العمل للفقراء .
- تحسين المستوى الصحي للفقراء .
- نشر وتحسين تعليم الفقراء .
- بيئة سكن أفضل للفقراء .
- حماية اجتماعية فعالة للفقراء .
- تفاوت اقل بين النساء والرجال للفقراء .

علماً ان هذه المحصلات وكما افترضت الوثيقة انها ستتحقق من خلال 87 نشاطاً موزعاً على الوزارات يتم ترجمتها الى ارض الواقع وفقاً لأهداف واتجاهات خطة التنمية على ان تحقق النتائج الآتية :- (وزارة التخطيط ،2009: 23).

- تقليص معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة(30%) اي تخفيض عدد الفقراء من (7) مليون فقير الى 5 مليون فقير .
- تخفيض معدل الامية للفقراء بمقدار النصف من(28%)ليصبح (14%)عام 2014 وذلك من خلال :
  أ. تحقيق معدل اعلى للالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي ليصبح(98%) بعد ان كان (75%) .
  ب. تحقيق معدل اعلى للالتحاق الصافي للتعليم المتوسط ليصبح (50%) بعد ان كان(31%) .
  ت. تحقيق معدل اعلى للالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي ليصبح(40%)بعد ان كان(23%) .
- جعل نظام التوزيع المركزي يستهدف الفقراء فقط .
- ردم الفجوة بين الجنسين .

أنشطة الإستراتيجية :

ان تحقيق الهدف العام للإستراتيجية والمتمثل بتخفيض الفقر بنسبة 30% مرهون بتنفيذ المحصلات ومخرجاتها من خلال الأنشطة المعلنة في الإستراتيجية ، ومن متابعة التنفيذ لهذه الأنشطة نجد تلكوأ واضحاً في نسب الانجاز ولعل انخفاض تخصيصات الاستثمار في الموازنة الاتحادية للمدة 2010-2014 يعد سبباً من بين أكثر الأسباب تأثيراً في تدني نسب انجاز أنشطة الإستراتيجية وبالتالي تحقيق أهدافها وكما يوضحه لنا الشكل (2) :

شكل (2) تخصيصات الموازنة الاستثمارية لإستراتيجية التخفيف من الفقر (مليار دينار) للسنوات(2010-2014)

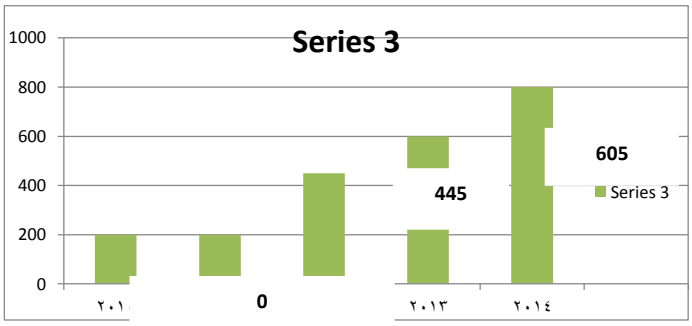

735

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، ط1 ،2009.

يتضح لنا من الشكل (2) ان السنوات 2010 ، 2011 لم تشهد تخصيص اي مبلغ استثماري للستراتيجية وكانت البداية مع عام 2012 الذي تم تخصيص مبلغ قدره (445) مليار دينار ازداد ليصل الى 605 مليار دينار عام 2013 وبنسبة زيادة قدرها(36%) ثم ازداد ليصل الى 735 مليار دينار عام 2014 . تم الاعتماد على آلية محددة في توزيع التخصيصات بين المحافظات تنطلق من الاعتماد على نسب الفقر ، الا ان محدودية التخصيصات لعام 2012 أدت الى رصد التخصيصات الى سبع محافظات الأكثر فقراً والمتمثلة بـ (المثنى ، بابل، صلاح الدين ، كربلاء ، واسط، القادسية ، ديالى) والتي تبلغ نسب الفقر فيها (49% ، 41% ، 40% ، 37%، 36% ، 35% ، 34%) على التوالي ، بينما اتسع نطاق شمول المحافظات عام 2013 بسبب زيادة التخصيصات للإستراتيجية من الموازنة الاستثمارية لعام 2013 لتشمل محافظات العراق عدا إقليم وكردستان وقد تم توزيعها وفقاً لنسب الفقر المعلنة والمعتمدة لعام 2007. (وزارة التخطيط،2012 : 21). اما توزيع نسب التخصيصات حسب الوزارات فنجد ان الوزارات حصدت ما نسبته (80.3%) من إجمالي التخصيصات المقرة للإستراتيجية عام 2012 وتبوأت وزارة التربية والصحة المرتبتين الأوليتين على التوالي مقابل (19.7%) حصة المحافظات ، في حين تشير الإحصاءات الى ان حصة الوزارات من تخصيصات الإستراتيجية انخفضت الى (47%)عام 2013 وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الترتيب الأول ثم تلتها وزارة الصحة مقابل(53%) الى مركز المحافظات . هذا التوزيع لنسب التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات والوزارات انعكس على طبيعة الأنشطة المنفذة وعددها موزعة بين المحصلات الستة مما انعكس على نسب الانجاز الكلية وكما موضحة في الجدول (3) وكالاتي :

جدول (3) نسب انجاز محصلات الإستراتيجية لغاية 2014/1/31

المحصلة	التخصيص المالي مليار دينار	نسب الانجاز للإستراتيجية %	نسب الانجاز الكلية %
دخل اعلى من العمل للفقراء	183	%29	%29
تحسن المستوى الصحي	189	%34	%47
نشر وتحسن تعليم الفقراء	148	%58	%61
بيئة سكن أفضل للفقراء	180	%27	%44
المجموع الكلي لمحصلات الإستراتيجية	699	%36	%48

المصدر : د. مهدي العلاق ، متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2010-2014.

ان النسب المؤشرة في الجدول (3) تؤكد انخفاض نسب الانجاز على مستوى أنشطة الإستراتيجية وعلى المستوى الكلي مما يفسر تدني فاعليتها في تحقيق الهدف العام في تخفيض مستويات الفقر بنسبة (30%) وكذلك الأهداف العامة المرفوعة في الإستراتيجية على مستوى كل محصلة ويمكن تفسير ذلك بالأسباب الاتية :

1. تأخر إطلاق خرائط الفقر لغاية عام 2015 والذي اثر سلباً في استهداف الفقر وتسرب الكثير من المزايا لغير الفقراء وبسبب الأزمتين التي مر بها العراق لم تعد هذه الخرائط تعبر عن واقع الفقر الحالي .
2. واجهت الإستراتيجية تحدياً قوياً تمثل بعدم تخصيص أراضي تتطلبها أنشاء مشاريع أنشاء المجمعات السكنية والمدارس والمراكز الصحية والذي يتطلب دعم وتسهيلات من قبل الدولة .
3. تأخر اقرار الموازنة وتحويل التخصيصات الى المحافظات والوزارات اثر سلباً على إحالة المشاريع واستثمار التخصيصات المالية.
4. تدهور الوضع الأمني في عدد من المحافظات أدى الى توقف مشاريع الإستراتيجية فيها منذ عام 2014 .
5. ضعف دراسات الجدوى للمشاريع مما انعكس سلباً على مواصفات وكلف تلك المشاريع .
6. عدم تكامل مشاريع الإستراتيجية مع أهداف خطط التنمية مما ولد حالة من الانفصام بينهما .
7. تم الاعتماد على مؤشرات الأداء بينما تم إهمال مؤشرات الأثر مما أدى الى عدم توفر معلومات دقيقة عن أحوال الفقراء وضعف نقاط الاستهداف وتسرب مزايا تنفيذ بعض المشاريع لغير الفقراء .
8. افتقار بعض المشاريع الى التخطيط وفق رؤى واقعية تخدم حال الفقر في المحافظات وتلبي احتياجاتهم .

وعليه اختلفت الأنشطة في نسب تنفيذها وكالاتي (د.وفاء جعفر المهدواي،2009:26) .

- دخل اعلى من العمل للفقراء(66%).
- انتشار وتحسين التعليم للفقراء(27%).
- تفاوت اقل بين النساء والرجال للفقراء(25%) .

الأنشطة الأدنى في نسب التنفيذ :

- تحسين المستوى الصحي للفقراء(20%) .
- بيئة سكن افضل للفقراء(18%) .
- حماية اجتماعية فعالة للفقراء(14%) .

وهذا أدى بالنتيجة إلى ارتفاع فجوة التنفيذ الكلية وكالاتي :

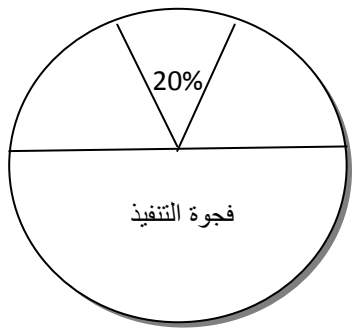

2013

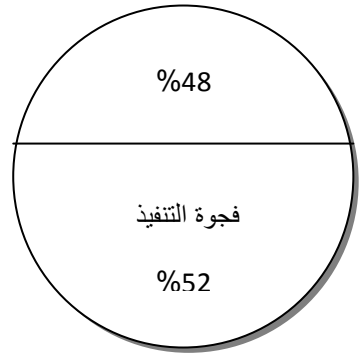

2012

ثانيا: برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي

تتباين أهداف برامج الحماية الاجتماعية الرئيسة وتختلف فيما بينها ايضاً من حيث وسائل تحقيق تلك الاهداف الذي يتصدرها التخفيف من الفقر والفئات التي تستهدفها وصور الدعم التي تقدمها ومن بين هذه البرامج الاتي :

أ. نظام البطاقة التموينية :

ذلك النظام الذي يطلق عليه بنظام التوزيع العام والذي يستهدف تحقيق الأمن الغذائي لكافة أفراد المجتمع ولا يستهدف الفقراء لوحدهم ، من خلال تقديم سلة غذائية تحتوي على عدد من السلع الغذائية الأساسية للاسر وكانت الغاية الأساسية من هذا النظام مواجهة الأوضاع الطارئة التي أفرزتها العقوبات الاقتصادية في أعقاب غزو الكويت عام 1990 ، الا ان أهميته ازدادت مع استمرار هشاشة الأمن الغذائي للاسر العراقية في حينها ، ولكن على الرغم من تحسن الوضع التغذوي وتزايد الإمكانات المالية للحكومة ، الا ان الحكومة استمرت في تطبيقه لحد يومنا هذا على الرغم من التحديات والمشاكل التي تواجه آليات تنفيذه والتحفظ على مديات أهميته لكل أفراد المجتمع ونوعية السلع التي يقدمها ، حيث تشير بيانات مسح شبكة معرفة العراق 2011 ان حوالي(80%) من الاسر استلمت مادة واحدة من مفردات البطاقة التموينية للمدة 2010–2011 ، واستلمت(65%) منها مادتين في حين(25%) منها استلمت ما لا يقل عن ثلاث مواد بينما تتلقى(5%) من الاسر مفردات البطاقة كاملة وهذا ان دل على شيء فانه يدل على محدودية فاعلية نظام التوزيع العام في تحقيق الامن الغذائي والقضاء على الجوع والتخفيف من حدة الفقر (د.حسن لطيف الزبيدي،2015: 42).

ب.نظام التقاعد الوطني :

ان نظام التقاعد الوطني في العراق يغطي(15%)من قوة العمل ، فهناك حوالي 800 الف متقاعد مقابل 15810 متقاعداً من القطاع الخاص والمختلط والتعاوني حسب بيانات 2012 ، وحسب احدث المسوحات تبلغ نسبة المشمولين بأنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي من الأفراد العاملين بأجر حوالي 46.3 (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، 2012 :251). ويعد هذا النظام من أحزمة الامان الاجتماعي التي تحول دون وقوع هذه الفئة في فخ الفقر وان كانوا بعض منهم قريبين من خط الفقر الوطني .

ج. برامج الرعاية الاجتماعية:

يتمحور نشاط دائرتي الرعاية الاجتماعية حول تقديم الإعانات النقدية للمستفيدين ومع ذلك تتباين مشروعات أخرى ضمن حدود نشاط هاتين الدائرتين مثل مشروع أسكان الأرامل التي استفادت منه حوالي 314 أرملة عام 2013 ومشاريع القروض والقروض الزراعية وقد بلغ مجموع المستفيدين من هذه البرامج حوالي 406425 أمرأة ورعاية 380864 رجل اي بلغ مجموع المستفيدين 787292 شخص وذلك في عام 2013 ويعد هذا النشاط دعماً قوياً في ارساء اسس الحماية الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع وخاصة الارامل والمطلقات مما يجعلهن بعيدات عن خانة الفقر وخاصة فقر الدخل .

د.شبكة الحماية الاجتماعية :

ان شبكة الحماية الاجتماعية تمثل المصدر الرئيسي للمساعدة التي تحصل عليها الاسر حسب بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسر في عام 2012 ، حيث حصل(57%)من الافراد على المساعدة من الشبكة ، بينما يشكل الاقرباء داخل البلد المصدر الثاني لتقديم المساعدة(34%)بينما لم يحصل سوى(1.4%) من الافراد على مساعدات من اقربائهم خارج العراق لكن لا تزال شبكة الحماية الاجتماعية ضعيفة وغير فاعلة في مجال الاستهداف.

اذ تشير بيانات الرعاية الاجتماعية الى ان الاعانات تركز على سكان مراكز المحافظات والاقضية وتهمش الريف والمناطق البعيدة عن مراكز المحافظات علماً ان الفقر في العراق يستوطن الارياف مما جعل من هذه الشبكة محدودة الاثر والتأثير في نسب الفقر واعداد الفقراء حيث اكدت على ذلك بيانات المسح الى ان(17.3%) من الفقراء هم مشمولون بالحماية الاجتماعية بينما نجد ان(82.7%) من المشمولين هم في الواقع غير فقراء (وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام012 2، ص 256) ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة من خلال الجدول (4) وكالاتي :

جدول (4) توزيع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة حسب البيئة والشمول بنظام الرعاية الاجتماعية

الحالة الاقتصادية للأسرة	البيئة	الشمول بنظام الحماية الاجتماعية	
		مشمول %	غير مشمول %
غير فقراء	حضر	6.4	93.6
	ريف	7.8	92.2
	اجمالي	6.7	93.3
فقراء	حضر	11.2	88.8
	ريف	9.7	90.3
	اجمالي	10.5	89.5
المجموع	حضر	6.9	93.1
	ريف	8.3	91.7
	اجمالي	7.3	92.7

المصدر : محتسب من بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة 2012.

من أرقام الجدول يتضح لنا ان(10.5%) من الفقراء مشمولين برواتب الشبكة بينما (89.5%) غير مشمولين مما يدلل على عدم فاعلية الشبكة في التخفيف من نسب الفقر في العراق والتأثير في اعدادهم وإخراجهم من خانة الفقر وقد يعبر الشمول العشوائي وغياب آليات الاستهداف السليمة والصحيحة سبباً في تفسير انخفاض نسب الفقراء المشمولين برواتب الشبكة .

المبحث الرابع: الوسائل الإستراتيجية لمعالجة حالة الفقر في العراق

ان ابرز الحلول المستدامة التي يمكن ان تعزز مسيرة الدولة في التخفيف من نسب الفقر وتداعياته هي الاتي :

1- إستراتيجية جديدة للتخفيف من الفقر :

ان تبني الدولة إستراتيجية فعالة للتخفيف من الفقر في العراق من شأنه ان تساهم في ايجاد الحلول المستدامة باتجاه الوصول الى غايات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة(2015-2030)، وفعلاً اتجهت الإدارة

التنفيذية للإستراتيجية وبالتعاون مع البنك الدولي نحو البدء ببناء إستراتيجية ثانية آخذة بنظر الاعتبار ضرورة معالجة جذرية للقضاء على كافة التحديات والمشاكل التي واجهت تنفيذ أنشطة الإستراتيجية الأولى مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة معالجة جذرية للقضاء على العنف والإرهاب والنزوح لبلوغ أهداف التنمية . وتأسيساً على ذلك بدأ العمل في الأعداد لهذه الإستراتيجية (2017–2021) والذي افرز توجه الإدارة الى إضافة محصلات جديدة مقترحة هي :

– عمالة الأطفال حيث 23% من الأطفال فقراء (اقل من 18 سنة) .
– النازحين (3 مليون نازح) .
– البيئة والتلوث البيئي (تغيرات مناخية وملوثات).

2– تأسيس صندوق ضمان اجتماعي للحد من الفقر:

تلجأ اكثر الدول النامية في التصدي والتخفيف من حدة الاثار السلبية التي يتركها الاصلاح الاقتصادي على فئات المجتمع الهشة والفقيرة الى انشاء صندوق اجتماعي للتنمية والحد من الفقر والذي يعد مؤسسة تنموية متكاملة تهدف الى التمكين الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والحد من البطالة وتوفير الموارد البشرية المؤهلة من اجل ضمان مشاركتهم وادماجهم في عملية التنمية وترسيخ منهج الحق في كافة الفعاليات التنموية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة من خلال دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصفر وتقديم الخدمات المالية وغير المالية بالتنسيق مع كافة الاطراف والجهات المعنية سواء كانت حكومية او غير حكومية او جهات دولية.اهم مبررات انشاء الصندوق هي :

– تأخر اقرار الموازنة العامة في العراق وما يصاحبها من انخفاض في مستوى تنفيذ المشاريع التي تخص الفقراء .
–عدم تدوير المبالغ المخصصة لمشاريع الستراتيجية مما ينعكس على مصلحة الفقراء .
– ايجاد مصادر اضافية لتمويل المشاريع من جهات مانحة اقليمية او دولية .
– صناعة آليات للتمويل والتعاقد والتنفيذ في برنامج عمل الصندوق تضمن السرعة والكفاءة في الانجاز .
– وجود الصندوق يعد فرصة لاستثمار موارده في مشاريع خاصة للفقراء والاستفادة منها في دعم التمويل الذاتي للصندوق .

3– رفع كفاءة الأداء الوظيفي لشبكة الحماية الاجتماعية:

ان رفع كفاءة الاداء المؤسساتي لشبكة الحماية الاجتماعية يعد من ابرز استدامة الحلول المناصرة للفقراء وبما يضمن زيادة اجراءات الشفافية في عمل الحماية ويضمن الربط المؤسسي بين برامج الحماية الاجتماعية على مستوى المؤسسات وما بين المحافظات وكذلك يؤمن التحول التدريجي نحو التحويلات الاجتماعية المسؤولة (المشروطة) من اجل ضمان تحسين راس المال البشري والحد من توريث الفقر لان الفقر يولد فقر وبما يعزز بالنتيجة من مبدأ الشراكات ما بين مؤسسات الحماية الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني . حصيلة كل هذا سينصب بأثر ايجابي على فئات الاستهداف الصحية للفقراء واتساع نطاق الشمول والتغطية بما يرفع من فاعلية الدور والاثر لبرامج الرعاية الاجتماعية ويعزز من كفاءة شبكات الحماية الاجتماعية.

4- تعزيز آليات تمكين الفقراء:

ومن ابرز الاليات التي يمكن اعتمادها لتعزيز تمكين الفقراء بجعلهم قوى فاعلة ومنتجة في الاقتصاد والمجتمع هي :

- القروض الصغيرة :

تعد القروض الصغيرة والمتناهية الصغر ابرز ادوات تمكين الفقراء ونقلهم من حالة الاحسان الى حالة كونهم شريك فاعل في الانتاج والتنمية ، وان اي برنامج للقروض الميسرة يهدف الى تعزيز المقدرة المالية للفقراء بهدف اقامة مشاريع صغيرة قادرة على تمويل نفسها ذاتياً وتوليد دخل مستدام للفقراء . فالقروض الصغيرة المدرة للدخل تدعم قدرات الفقراء العاطلين في الحصول على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم شريطة ان تتهيأ معه بيئة تمكينية معززة للنمو والتشغيل وتوسيع الاسواق المحلية لتكون بذلك القروض الصغيرة آلية من آليات التخفيف من الفقر .

والعراق من الدول التي تبنت برنامجاً للقروض الصغيرة الا انه ارتبط بالجانب الاجتماعي التأهيلي اكثر من من كونه برنامجاً اقتصادياً يشكل قيمة مضافة للدخل القومي وان جذر هذا البرنامج يعود الى عام 1997 عندما اطلق برنامج (التأهيل المجتمعي) بالتنسيق ما بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية والذي استهدف في البداية ذوي الاحتياجات الخاصة ، وفي عام 2007 تم تصميم برنامج آخر للقروض الصغيرة وارتبط بشبكة الحماية الاجتماعية ذلك الارتباط المبني على وحدة الهدف الا وهو (التخفيف من الفقر) وتمكين الفئات الاجتماعية المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة في مواجهة العوز والفاقة وهذا البرنامج اهم ما يميزه اعتماد المستفيد منه على الذات وبما يؤهله الدخول الى السوق بوصفه مولداً للمنافع الاقتصادية فالانتاج هو الضمانة الحقيقية لبناء مجتمع الرفاه اذا ما توفرت معايير العدالة الاجتماعية . وفي عام 2015 اعلنت وزارة العمل على اطلاق التسجيل على القروض للمحافظات مع تقديم تسهيلات خاصة للنازحين في المحافظات الساخنة ويبقى صندوق دعم المشاريع الصغيرة داعماً لمبدأ العدالة الاجتماعية .

- حاضنات الاعمال:

تعد حاضنات الاعمال احد ادوات تحقيق التنمية من خلال تطوير مشاريع الاعمال الصغيرة والتي تمر بمرحلة التأسيس لكي تتمكن من البقاء والنمو وتجاوز مرحلة الانطلاق وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية والتكنولوجية وغيرها من التسهيلات اللازمة لاستدامة النمو وامست الحاضنات اليوم تمثل صناعة قائمة بحد ذاتها يطلق عليها (صناعة الحاضنات) التي تكون مسؤوليتها الاولى في تنمية ودعم المشاريع الصغيرة من خلال التفاعل المطلق بينهما بما يعزز ويزرع الثقة في احساس المستفيد ويسقط عنصر المجازفة والمخاطر لذلك اعتبرت حاضنات الاعمال آلية من آليات تعزيز النمو محاربة البطالة والفقر .

ان الحلول المقترحة والتي تحمل في ثناياها صفة الاستدامة للنتائج المتوقعة عند التطبيق من حيث نسب الفقر واعداد الفقراء من شأنها ان تجعل العراق في مسار البدء بانجاز غايات الهدف الاول والثاني من اهداف التنمية المستدامة(2015-2030) وتعزيز كفاءة الانجاز من خلال نتائج قياس مؤشراتهما وبما يضمن بناء بيئة مجتمعية قائمة على مبدأ العدالة والانصاف المعززة لجودة نوعية حياة الانسان العراقي وكرامته وفقاً لمنهج حقوق الانسان والامن الانساني .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- الفقر المتعدد الابعاد يعد مفهوماً عراقياً للفقر ويتضمن فقر الاستهلاك وفقر التنمية البشرية .

2- تتأثر معدلات الفقر في العراق ونسبها بمجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية جعلتها تتأرجح بين الزيادة والنقصان ارتباطاً بتلك العوامل .

3- ازدياد حالة العنف في العراق واتساع نطاق اعداد النازحين كمياً وجغرافياً يعد من بين أكثر الأسباب قوة في تفسير عودة ارتفاع نسب الفقر بعد حزيران عام 2014.

4- كانت محافظات اقليم كوردستان اقل فقراً من بين جميع محافظات العراق ، الا ان هذه الحقيقة تأثرت بعد عام 2014 بالازمة المالية للأقليم وازدياد حركة النازحين اليها .

5- تتعدد وتتنوع آليات التخفيف من الفقر في العراق ومن بين ابرز تلك الآليات هي تبني ستراتيجية التخفيف من الفقر وبرامج الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي .

6- الفاعلية المحدودة لآليات التدخل الستراتيجية للحد من الفقر وخاصة انشطة ستراتيجية الفقر 2010-2014 والتي اتسمت بنسبة انجاز لأنشطتها لا تتجاوز 20% عام 2013 والاثر التساقطي غير المناصر للفقراء استهدافاً وشمولاً.

7- تعد البطاقة التموينية من أكثر آليات برامج الحماية الاجتماعية فاعلية في التأثير الايجابي على حال الأمن الغذائي للفقراء مما جعلها تستجيب للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع).

8- أصلاح آليات التخفيض من الفقر في العراق يعد الخيار الأمثل للحد من استمرار ارتفاع معدلات الفقر وبما يستجيب لمبدأ النمو والعدالة الاجتماعية ، التمكين ، والاستدامة ويدفع بمسار التنمية المستدامة الى الإمام .

التوصيات :

تبني كافة الحلول المقترحة والتي تحمل في طياتها تحقيق الاستدامة في الهدف والاثر والنتائج بما يجعل العراق قريباً من هدفه في الوصول الى (صفر من الفقراء) محققاً الارتقاء بنوعية حياة الانسان العراقي ومعززاً كرامته الإنسانية .

المصادر :

أ- المراجع :

1- ابى نصر ألجواهري الفارابي ،الصحاح ،ج1 ،دار احياء التراث العربي،بيروت،1999 .

ب-الكتب :

1- انطوان حداد " الفقر في لبنان " سلسلة دراسات مكافحة الفقر ، ع2 ، الامم المتحدة ، بدون سنه.

2-علي ابراهيم عبد الله ،الفقر في السودان ،2012 .

3-د. حسن لطيف الزبيدي ، " الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي في العراق " ، شباط 2015.

ج-المقالات والبحوث :

1-احمد ابريهي العلي،في سبيل ازالة الفقر مفاهيم وأراء ،ورقة مقدمة بمناسبة الاسبوع العالمي للتخفيف من الفقر،الاتحاد لعام لنساء العراق ، بغداد ،1988 .

2-سالم توفيق النجفي،الفقر في البلدان العربي واليات انتاجه،مجلة بحوث اقتصادية،ع38 ،2007 .

3-فريد كورتل،الفقر، مسبباته، اثاره وسبل الحد منه ، حالة الجزائر ، مجلة الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة تلمسان ، ع2 ، السنة 2003 .

4-محمد حسين باقر،الفقر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،نيويورك،1996 .

5-مكافحة الفقر ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، الاصدار الثالث عشر ، جامعة الملك عبد العزيز ، 1427 .

7- مهدي محسن العلاق ، " عرض حول تقرير التحليل المعمق للفقر ، البنك الدولي ، 2016 .

8- نجلاء مراد علي ، " الدروس المستخلصة في تنفيذ وثيقة ستراتيجية التخفيف من الفقر " ، المدير العام التنفيذي لادارة الستراتيجية ، وزارة التخطيط ، 2016.

9- د. وفاءجعفر المهداوي ، " الفقر في العراق .. اسبابه ودلالته ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل في بيروت مع البنك الدولي ، .2009

10- د وفاءجعفر المهداوي ، " الفقر في العراق .. اسبابه ودلالته ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل في بيروت مع البنك الدولي ، 2009،ص6 .

11-عبد الزهرة الهنداوي " تضاعف نسبة الفقر في العراق بسبب تنظيم داعش " ، متاحة على الموقع www.alliraqlinews.com

د.التقارير الإحصائية والبيانات :

1- البنك الدولي ، " الوعد غير المنجز للنفط والنمو " ، الامم المتحدة ، 2014

2- برنامج الإنمائي لامم المتحدة (UNDP) تقارير التنمية البشرية (1996-2006).

3- صندوق النقد العربي ،التقرير السنوي ،2008

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق IHSES ،2012 5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ارتفاع معدلات الفقر في وكردستان ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع www.skynewsaraia.com

5-وزارة التخطيط ، والتعاون الانمائي ، " الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر " ، الطبعة الأولى،بغداد ، 2009.

5-وزارة التخطيط ، تقرير متابعة انشطة استراتيجية التخفيف من الفقر " ، بغداد،2012 .

6-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة ، 2012 .